لان الاول داخل في الثاني مبني على وجه ضعيف قال الشاطبي ولا تهمل ما الا بهذه الشر
وط بخلاف ليس فانها تعمل دون شرط منها واورد عليه ان ان لا تلي ليس
كما اعترف به بعد ذلك واقوال كان مراده انه يشترط في عمل ليس ايضا ان تقترن
بان فغير ظاهر اذ لا يشترط عدم الشيء الا اذا كان جائز الاستعمال في الجملة وان
تستعمل مع ما في الجملة فاشترط في عملها عدم زوال النفي فلا تستعمل معها
ان اصلا فلا معنى لاشتراط عدم اقترانها بها في العمل قوله مع بقا النفي عبارة التوضيح
ان لا ينتقض نفي خبرها وفيه اشارة الى انه لا يضر انتقاض نفي معمول خبرها ووجهه
ظاهر لانه غير معمول لها فلا يحتاج لبقا نفيه بالنظر اليه قوله اي علم يعني من
باب المبتدا والخبر فانه علم منه ان حق المبتدا التقدم والخبر التاخر قوله بني
غدانة الخ بنو غدانة بضم الغين المعجمة حي من بني يربوع والصريف الفضة
والشاهد في قوله ما ان انتم ذهب حيث اهمل ما لاقترانها بان بعدها
عن شبه ليس حيث لان ان لا تقع بعدها كما تقدم وقيل لضعفها عن تخطي
ان قوله فخرجه على ان ان نافية الخ هذا بعيد لان تاكيد ما بان النافية لا يبطل
عملها وهو كذلك وبالاولى تاكيدها بما اخرى نحو ما ما زيد قايما وهو النحو الذي ما
افاده المصنف في شرح التسهيل قوله وكذا اذا انتقض النفي بالا يعني انه اذا
انتقض النفي بغير الا لم يوثر وهو كذلك فيجب النصب عند المصنف في نحو
قولك ما زيد غير قايم قوله منجنونا هو الدولاب الذي يسقى عليه الماء ومخ
دالة اكثر من شيء منها قوله وهو اقوى قول الخ يجعله من باب ما زيد الا سيرا
والاصل وما الدهر الا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات الا معذبا
معذبا الثاني تعذيبا واسم المفعول بمعنى المصدر وعلى هذا فالمراد بالدهر نفس
الفلك مجازا لا حركته فيكون اسم عين يصح اتصافه بالدوران قوله وقيل
غلط الخ فيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قاله
سيبويه افاده في التصريح وفيه ان المعروف انه لا ينطق باللحن وما بغير لغته

ولامانع

فلا مانع من ذلك وعلى كل فلا ينتقض هذا القيل قوله وقيل هو الخ اي جعل ان واسمها
مثل الواو المبهم سببا في بنائه على الفتح او جعله منصوبا على الحال والخبر
محذوف وقع ما في الوجود بشيء مثلهم قال الشيخ في شرح التوضيح وعلى هذا فما
غير عاملة للفصل بينها وبين اسمها بالحال وكان وجهه انها ضعيفة فلا
تعمل تقوى على مع الفصل لا سيما بالاجنبي قوله وفاقا لسيبويه الخ رد بان
المنصوص عن سيبويه تشبيه ما بان في امتناع تقدم الخبر والمجوز انما
هو الجرمي قوله لما اقتضى اطلاقه الخ اورد عليه انه اطلق اولا وقيد ثانيا
بقوله وسبق حرف جر الخ وظاهره التسوية بين الخبر ومعموله والمثال لا
يخصص ولا يحمل مطلق قط بمقتضى الاطلاق مع التقييد بل يحمل المطلق على
المقيد كما هو القاعدة واجاب بعض المتاخرين بان زمان الناظم وعادته
التخصيص بالمثال فليحمل كلامه على عادته كما فعل الشارح طرحا للباب وليجوز
جاريا على مذهب الجمهور قوله وهو اختيار ابي الحسن بن عصفور وهو قياس
ما ذكروه في معمول الخبر وللاول ان يفرق بان الخبر عمدة ومعموله فضلة ويتو
سع في الفضلات ما لا يتوسع في العمدة افاده زكريا قوله وسبق حرف جر
الخ اشار به الى شرط رابع لعملها كما تقدم وهو ان لا يتقدم معمول الخبر
اذا كان غير ظرف او جار ومجرور لان هذه الاحرف ضعيفة العمل ومنه يفهم
بوجه منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديمه ومنع تقديم
معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك اكلا ولا ما زيد اضارب قايما
للزوم الفصل بينها وبين معمولها بالاجنبي قوله مضاف الى فاعله اي
ومفعوله محذوف وقدره الشارح بقوله مدخولي ما اي اسمها وخبرها
وتدفع بذلك المقدر ايهام ان المراد سبق ذلك على ما مع امتناعه لان لها
الصدارة كما تقدم قوله والمراد انه يجوز الخ انما قال والمراد لان كلام الناظم كما
يحتمل ذلك يحتمل سبق نفس الخبر وليس بمراد قوله باهلية حزم لا الخ

Copyright © King Saud University